التقرير السنوي عن أعمال مجلس ادارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية للعام ٢٠١٧

حضرات الزملاء الكرام،

عملا بأحكام المادة ٣٢ من النظام الداخلي للنقابة، تنعقد الجمعية العمومية مرة كل سنة بناء على دعوة النقيب في اجتماع عادى.

أ - للتداول في التقرير السنوي المختص بأعمال مجلس الإدارة عن أعمال سنة ٧٠١٧.

ب - للمناقشة في موازنة العام ٢٠١٨ التقديرية وفي تنفيذ ميزانية العام السابق، والتصديق على قطع حسابات السنة الماضية، وإبراء ذمة اعضاء مجلس ادارة النقابة.

ج - لتعيين مراقب للحسابات.

د - انتخاب ستة اعضاء للمجلس التأديبي مراعاة لنص المادة ٦٢ من النظام الداخلي للنقابة

ه . بحث مواضيع مختلفة.

حضرات الزملاء الكرام،

نجتمع في مثل هذه الفترة من كل عام لنقيّم معا اعمال مجلس ادارة النقابة عن العام المُشارِف على نهايته. ويسعدني، قبل عرض محصلة اعمال المجلس في العام 2017، الترحيب بكم باسمي وبإسم اعضاء مجلس ادارة النقابة وشكركم على حضوركم هذا اليوم للمشاركة في هذه الجمعية العمومية.

ايها السادة،

إن عرض محصّلة اعمال مجلس ادارة النقابة، يندرج تحت بندين:

١- الاعمال المنجزة والمتعلقة بأهداف النقابة المحددة لها في نظامها الداخلي.

۲- الاعمال المرتقبة والمتعلقة برؤية النقابة ونشاطات مجلس ادارتها على المدى المتوسّط والبعيد.

على صعيد تحقيق اهداف النقابة:

قام المجلس، خلال هذا العام، بنشاطات عديدة لحماية مهنة المقاولة ورفع مستواها والعمل على تقدّمها وعلى المحافظة على كرامة المقاول، حيث عقد عدة لقاءات ومن أبرزها لقاء رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، حيث أكّد فخامته على أهمية وضع آلية جديدة لتلزيم المشاريع والمناقصات ترتكز أساسا على الشفافية وحق المنافسة المشروعة ومنع الإحتكار. خلال الزيارة قدّمنا، مذكّرة تضمّنت مطالب النقابة، عرضنا فيها ضرورة إقرار قانون دفتر الشروط والأحكام العامة في مجلس النواب، تطبيق مرسوم تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس، تعيين رئيس لهيئة التصنيف، إقرار مشروع مرسوم تنظيم ممارسة مهنة المقاولة في لبنان المحال على مجلس الوزراء. وقد تمنّينا بأن يعطي الرئيس عون تعليماته للإدارات المعنية لتلبية تطلعات المقاولين وتسديد مستحقاتهم العالقة.

تَبِعَ هذا اللقاء اجتماعا في السراي الحكومي جمع رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الحريري، سلّمناه خلالها المذكرة التي سبق للمجلس ان قدّمها لفخامة رئيس الجمهورية. وجرى البحث في طريقة تفعيل القطاع وتحديث البنى التحتية اللبنانية، والمشاركة في ورشة إعادة البناء في المنطقة خصوصا في سوريا والعراق، والحفاظ على السلامة العامة والعمل للتحكيم ومراقبة النوعية. وتمّ التطرّق الى ضرورة سداد المستحقات المتأخرة منذ سنوات وتعود بالحق للمقاولين. وقد وعد دولة الرئيس بالعمل على تسريع إقرار موازنة العام ٢٠١٧ ورفّع موازنة العام ٢٠١٨ الى مجلس الوزراء لدراستها وإحالتها الى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية لذلك. إضافة لما تقدّم صرّح دولة الرئيس انه سيقوم بجولة لتوفير الإعتمادات اللازمة من أجل إعادة إعمار البنى التحتية بهدف إستنهاض القطاع.

> نشاطات النقابة:

على صعيد الوزارات واللجان النيابية

* بالنسبة الى لجنة المال والموازنة

اجتمع المجلس مع رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان، وسَلَّمه كتابا تضمّن مطالب المقاولين ومستحقاتهم المالية. وقد وعد النائب كنعان بالعمل على ادراجها في الموازنة المرتقبة للعام ٢٠١٨.

بعد فترة وجيزة، عقدت لجنة المال والموازنة برئاسة النائب ابراهيم كنعان جلسة لدرس اعتمادات وزارة الاشغال وإقرارها، في حضور وزير الاشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس، وعدد من النواب، والمعنيين وقد حضرناها مع وفد من مجلس إدارة النقابة. إستمعت اللجنة الى مُطالعتنا للديون المتوجبة على الدولة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٣١٥ مليار ليرة، وتقرر على أثر اللقاء تأليف لجنة برئاسة النائب كنعان وعضوية وزارة المال ونقابة المقاولين لجدولة المبالغ المستحقة للمقاولين بدءا من موازنة العام ٢٠١٧ وانتهاء بموازنة بموازنة ١٠٠٨.

* بالنسبة الى وزارة المهجرين

استهل المجلس سنته بلقاء رئيس صندوق المهجرين، العميد نقولا الهبر، عَرضنا خلاله مطالب المقاولين العالقة مع الصندوق.

فوجدنا إن رئيس الصندوق يعي تماما هذه المطالب التي ورثها عن سلفه ووعد بمعالجتها في فترة زمنية قصيرة ووفقا للقوانين النافذة ودفاعا عن مطالب المقاولين المحقة. وقد تمّت معالجة الكثير منها والبعض الآخر قيد المتابعة.

* بالنسبة الى وزارة الأشغال العامة والنقل

لقد قمنا مع وفد من مجلس إدارة النقابة، بزيارة وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس، وأطلعناه على المطالب التي قدّمها الوفد إلى رئيسي الجمهورية والحكومة وطلبنا من الوزير فنيانوس المساعدة لإقرار مرسوم مزاولة مهنة المقاولات.

كما اقترحنا عليه إعطاء سندات خزينة بدل المستحقات والمتأخرات وفروقات الأسعار المتراكمة والتي بلغت قيمتها في حينه حوالي 200 مليار ليرة لبنانية. وقد أكّد معاليه معالجة هذه المطالب في أقرب فرصة مُتاحة.

وفي أواخر شهر تشرين الأول كرّمت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية وزير الاشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس خلال حفل غداء أقامته في مطعم "لومايون"، على شرفه، بمناسبة دعمه لمشاريع النقابة ومطالب المقاولين.

* بالنسبة الى وزارة الدولة لشؤون مكافحة الفساد

زار المجلس وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا تويني، حيث جرى عرض لمطالب النقابة وأوضاع المقاولين. وقدّم الوفد مذكرة الى الوزير مماثلة لتلك التي رُفعَت الى فخامة رئيس الجمهورية

ورئيس الحكومة ووزير الأشغال، كما تضمنت مجموعة من المطالب والمقترحات التي تساعد على تكريس مبدأ المناقصات وتطبيق مبادئ المنافسة والشفافية والمساواة ومكافحة الفساد.

* بالنسبة الى وزارة الطاقة والمياه

قام المجلس بزيارة وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل في مكتبه في الوزارة عرضنا المشاكل التي يعاني منها المقاولون في مناقصات وزارة الطاقة والمياه، حيث تمنّينا على الوزير المساهمة في توحيد سعر الإدارة بشكل يكون فيه الربح صافياً بعد التنزيل بنسبة ١٠% من قيمة العقد، ووضع لائحة اسعار موحدة وتكليف استشاري لمراقبة المشاريع الكبرى، والقيام بتحديد المستندات والوثائق المطلوبة في المناقصات بشكل موحد وأن تقتصر على اللازم منها والاكتفاء بمدة صلاحية سنة وليس أقل. اختُتِمت الزيارة بتأكيد الوزير أبي خليل على دعمه التام لمطالب النقابة ومتابعة العمل الجاد والدؤوب لتحقيق هذه المطالب.

* بالنسبة الى وزارة الصناعة

توجّهنا مع وفد من مجلس الإدارة للاجتماع بالوزير الدكتور حسين الحاج حسن في مكتبه في الوزارة، وناقشنا مع معاليه موضوع إجازة استيراد الترابيع والسقاطات الصخرية بمختلف أنواعها، لما لذلك من انعكاسات على المتعهّدين المستوردين في قطاع المقاولات الخاص والعام، وذلك حفاظاً على حرية المقاول في موضوع الإستيراد وحمايته، وذلك عن طريق تنسيق النقابة مع وزارة الصناعة وتعزيز الثقة للحدّ من تدخّل المقاولين الطارئين على مهنة المقاولة.

٢. على صعيد التعاون مع رئاسة مجلس الوزراء في موضوع هيئة تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس

زار مستشار رئيس الحكومة فادي فواز مقر نقابة المقاولين حيث عقد لقاء مع مجلس الإدارة تناول فيه الأوضاع التي يمر بها البلد والمشاريع التي يتمّ التحضير لها، وأهمها المشروع الذي يُعرف بـ capital الأوضاع التي يمر بها البلد والمشاريع التي يتمّ التحضير لها، وأهمها المشروع الذي يُعرف بـ investment program وهو كناية عن خطة نهوض إقتصادي للدولة اللبنانية قيمتها ١٤ مليار دولار ملحوظة دولار تمتد على السنوات العشر المقبلة تقريباً، وفي هذا المشروع هناك ٢٠٨٠٠ مليار دولار ملحوظة لتنفيذ بين ٤٠ ـ ٤٣ مشروع للبنية التحتية.

وفي ما يتعلَّق بمشاريع تطوير وتحديث شبكات الطرق، كشف مستشار رئيس الحكومة أن رئيسي الجمهورية والحكومة مهتمان بإطلاق مشروع الطريق الدائري والـ A2، إضافة الى مشروع "لينور" الذي يحتاج الى تأسيس الشركة العقارية الخاصة به ومشروع "اليسار".

خلال اللقاء شددنا على إصرار النقابة أن تدخل المشاريع حيز التنفيذ، لأن المقاولين وقطاعنا وكذلك القطاع الخاص يمرون بأصعب المراحل.

٣. على صعيد إشكاليّات المرامل والكسارات

إستضافت النقابة في مقرها وفداً من أصحاب معامل الباطون الجاهز ودار النقاش حول أوضاع قطاع المقاولات في ضوء قرار اقفال الكسارات والمرامل وتأثيره على تنفيذ المشاريع في حينه. وعلى أثر اللقاء أصدرنا بياناً عرضنا فيه الحرص على وجوب تطبيق المخطط التوجيهي للمرامل والكسارات بما يوازن بين تأمين الرمل والبحص والمواد الأولية للعمل، وبين إحترام الشروط البيئية والتأمين المستدام للمواد الطبيعية، كما ناشد المجتمعون رئيس الجمهورية التدخل لإيجاد حلول مستدامة لهذه المعضلة. إذ لا يمكن ان تصدر قرارات بالمنع والإقفال قبل تأمين الحلول والبدائل.

٤. على صعيد التعاون مع نقابتي المهندسين

كان التواصل والتنسيق وثيقاً مع نقابتي المهندسين في لبنان، خاصة مع رئيس نقابة المهندسين - بيروت ورئيس فرع المتعهدين فيها.

وألّفنا لجنة من المهندسين جوزيف معلوف وعبدو سكريه للتنسيق ومتابعة تطبيق بنود البروتوكول الموقع مع اتحاد المهندسين اللبنانيين وزيادة المساهمة المالية السنوية التي تستحق لنقابة المقاولين.

على صعيد التعاون مع غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان وإتحاد المصارف العربية والهيئات الإقتصادية اللبنانية

تلقّت النقابة دعوات من غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان تضمّنت عقد اجتماعات مع مقاولين ورجال أعمال من دول خارجيّة: الأردن، أرمينيا، الأمم المتحدة، ايران، ايطاليا، باكستان، البرازيل، جوهانسبرغ، روسيا، سنغافورة، سوريا، قبرص، مصر، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، اليونان، اليونيسيف

ومن إتحاد المصارف العربية، وإتحاد المقاولين العرب، فعُمِّمت بمجملها على جميع الأعضاء المسددين والمنتسبين اليها. وقد شاركت النقابة معظم هذه اللقاءات، لكنها تتمنى مشاركة أكبر من قبل

الأعضاء لدى كل تعميم، لتعزيز الأهداف المنشودة للتعاون مع العاملين في قطاع المقاولات أكان في الداخل او في الخارج.

أما على صعيد التعاون المشترك مع الهيئات الإقتصادية، فقد تم تعييننا، بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، كعضو ممثّل للنقابة في المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وشاركت النقابة في الإجتماعات الدورية التي عقدتها الهيئات الإقتصادية وفي زياراتها للمسؤولين، وكنا نبدي في هذه الإجتماعات وجهة نظرنا بما يعزز الوحدة الوطنية ويؤمّن المصلحة العامة للانطلاق في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

فضلا عن ذلك، فقد شاركت النقابة في استقبال الوفود الإقتصادية الأجنبية التي زارت هذه السنة غرفة التجارة والزراعة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، خاصة الوفود التي كانت تضم مقاولين من بلدان عربية وغربية. نذكر على سبيل المثال:

- "اليونيسف" و "منظمة العمل الدولية" الذي عرض واقع اليد العاملة اللبنانية والسورية في ظل النزوح السوري، ودعم التعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان، ولكن بشرط ان يشمل اللبنانيين ايضا ولا يقتصر على العامل السوري الذي اهتمت الهيئات الدولية بوضعه نتيجة للنزوح السوري. وقد رحّبنا بهذه المبادرة.

- كما شاركنا بوفد مؤلّف من أمين السر السيد سليم مشعلاني والعضو المهندس عبدو سكريه والمهندس نزيه البريدي، في الوفد الاقتصادي اللبناني الذي نظّمته جمعية رجال الأعمال اللبنانية - الروسية لزيارة روسيا منتصف شهر نيسان، بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية على أكثر من مستوى. كانت لنا مداخلة دعَيْنا خلالها الى إقامة شراكات عمل بين الشركات اللبنانية ونظيرتها الروسية في قطاع المقاولات.

- بمناسبة إقامة المعرض الدولي لمواد ومعدات وتقنيات البناء وحماية البيئة "بروجكت ليبانون العربي وتقديرا للجهود الدائمة في مساندة كل النشاطات الداعمة للاقتصاد الوطني والفعاليات التي تنظمها الشركة الدولية للمعارض، تسلَّمنا من ممثل الرئيس سعد الحريري، وزير الاقتصاد والتجارة السيد رائد خوري درعاً درعاً تكريمياً يحفِّزنا على مواصلة العمل لبناء لبنان والمنطقة وتحقيق انجازات أخرى.

- شاركنا في الملتقى الإقتصادي اللبناني ـ القبرصي الذي إحتضنته غرفة بيروت وجبل لبنان بالتزامن مع زيارة رئيس جمهورية قبرص نيكوس انستاسياديس الرسمية الى لبنان وقد أكد الرئيس القبرصي أن

الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين تلقى كل الدعم من الحكومة القبرصية، وهي تسعى لتوطيدها وتفعيلها، وشدد على "أهمية تفعيل العلاقات الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمارات والتبادل التجاري". وأشرنا في مداخلة لنا الى اهتمام اللبنانيين بالاستثمار في قبرص في ظل سعي الحكومة القبرصية الى تشجيع الاستثمارات عبر توفير التسهيلات والحوافز اللازمة، ولفت الى اهتمام رجال الاعمال اللبنانيين بالاستثمار في قطاعي التطوير العقاري والبناء، ودعا النقيب الحلو الشركات القبرصية لمشاركة شركات المقاولات اللبنانية في إعادة اعمار سوريا والعراق.

- في افتتاح معرض البنّائين في عاليه، الذي رعاه وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس كانت لنا كلمة عبّرنا فيها عن أن النقابة تُؤمِن وتُراهِن على الشباب، وهي مُقتنعة بضرورة التواصل بين الأجيال، لاسيّما في مجال الهندسة والتطوير العقاري، ونحن واثقون من أنّ الأيام الآتية ستكون أفضل. فالأرض او العقار قيمة ثابتة في لبنان، لا بل ضمانة. وإن شهد القطاع جموداً أو نمواً بطيئاً فإنّه لا بد من أن يستعيد قيمته ويضاعفها. فنحن نملك المقومات والخبرة والكفاءة. كما نملك التقنيّات والعلم والمعرفة من أجل النهوض بقطاع المقاولات والتطوير العقاري الذي ينسحب ازدهاراً على الاقتصاد عامة.

- في موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد زار النقابة أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، حيث عرض على المجلس مضمون ودقائق تطبيق أحكام قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فعرض على المجلس بنية الهيكل المؤسّساتي للمشاريع المشتركة، وأشخاص المشروع المشترك، لا سيّما دور لجنة المشروع وممثّلي المكاتب الإستشارية في المجلس، واللجنة التوجيهيّة المكلّفة بمراقبة وإدارة المرحلة التأسيسيّة كما ومكتب إدارة المرحلة التشغيليّة، وذلك وفقاً لمراحل اقتراح وإقرار وتشغيل المشروع المشترك. دعا النقيب حلو الحكومة الى ضرورة الاسراع في وضع المراسيم التطبيقية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) للبدء في عملية اعادة تطوير البنى التحتية في لبنان التي من شأنها استنهاض الاقتصاد وتحقيق النمو.

٦. على الصعيد الإقليمي

استمر التواصل والتعاون مع اتحادات ونقابات المقاولين في الدول العربية. فقد مثّل النقابة نائب الرئيس وشارك في مؤتمر إتحاد المقاولين العرب ومشروعات البنك الإسلامي للتنمية حول دور المقاول العربي والمستثمر في الوطن العربي والعاصمة الإدارية الجديدة في مصر.

حضرات السادة،

للنقابة مؤسستان ملحقتان بها إضافة الى بنك للمعلومات، هما مجلة المقاول اللبناني وصندوق التعاضد الإستشفائي.

بنك المعلومات:

ثابر بنك المعلومات هذه السنة على العمل بجد ونشاط كالسنوات التي سبقت.

يهمني أن اشير الى ان بنك المعلومات جدّد وطوّر موقع النقابة الإلكتروني الذي أنشأ في العام ١٩٩٨ وبات همزة وصل بين النقابة من جهة والمقاول او غيره من جهة أخرى للإطلاع إلى أبرز الأخبار والنشاطات والمشاكل التى تُعنى بالقطاع وتسهيل نشر دليل المقاول وتأمين المعلومات لوزارة الأشغال العامة والنقل حول مؤشرات INSEE، وتزويد مجلة المقاول بأهم المؤشرات الإقتصادية وتيويم المعلومات المتعلقة بلوائح المؤهّلين لدى مجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الأشغال، ووزارة الطاقة والمياه

أما مجلة المقاول اللبناني:

فهي تواظب على الصدور من دون إنقطاع، وهي تواكب أنشطة النقابة وتحركاتها المتواصلة في مختلف الإتجاهات لمتابعة قضايا المقاولين ومشاكلهم وإهتماماتهم .

إن النقابة تتقدم في هذه المناسبة بالشكر الجزيل من كل المقاولين الذين دعموا المجلة وساهموا في تغطية بعض ديونها المستحقة. وقد عمَدْنا في النقابة الى تطوير الوجه الإعلامي المرئي والمسموع للنقابة في مناسبات عديدة من خلال تعيين مستشارَيْن إعلاميَّيْن لتغطية نشاطات المجلس في غير مناسبة.

صندوق التعاضد الاستشفائي:

سبعة عشر (١٧) عاما مرّت على تأسيس صندوق التعاضد الإستشفائي. وهو مستمر بتغطية كاملة لحالات سرطانية كثيرة، وحالات مرضيّة مزمنة.

وان انتساب صندوق النقابة الى اتحاد صندوق التعاضد، جعل المنتسبين اليه يستفيدون من مركزي السمع والبصر اللذين افتتحهما الإتحاد في الحازمية والنبطية بمساعدة التعاضدية الفرنسية.

ان جميع المستشفيات في لبنان تستقبل المرضى المنتسبين الى صندوق النقابة الإستشفائي.

الخاتمة:

في نهاية هذا اللقاء لا بدّ لي، بعد تلاوة هذا التقرير، من تكرار شكري لحضوركم للمشاركة في هذه الجمعية العمومية، والثناء عليكم لصمودكم وتضحياتكم في الإستمرار بتنفيذ تعهداتكم بتفان، في حين كانت مستحقاتكم لا تدفع لكم في مواعيدها.

ولا يسعني ايضا، الا ان اوجه تحية تقدير واكبار الى اعضاء مجلس ادارة النقابة لعملهم كفريق منسجم، وتكريسهم الكثير من وقتهم وجهودهم في خدمة قطاع المقاولات.

وأخيرا، اسمح لنفسي بأن انوه باسمي واسم مجلس الإدارة بمدير عام النقابة وبسائر الموظفين والمستشارين فيها لمثابرتهم على تأدية واجباتهم بالمستوى المطلوب.

النقيب.